

The reflection of diversifying the loan portfolio on financial performance/Analytical research for a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange

Haider Abdul Redha Abbas Al-Lami

College of Administration and Economics -
University of Baghdad

hanadi.sager@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received: 22/5/2024

Asst. Prof. Dr. Hanadi Seqar Makttoof

College of Administration and Economics -
University of Baghdad

Haidar.abd2203m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Accepted: 15/7/2024

Published: 31/12/2024

Abstract:

The research aims to analyze the impact of diversifying the bank loan portfolio on the financial performance of the banks in the research sample. The research community was represented by commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, while the research sample was represented by (3 banks) chosen from among (19) banks listed on the Iraq Stock Exchange in the year (2014), which matched the research requirements for the period (2014-2021) using annual data. The Shannon Entropy (SE) index was used to measure the diversification of the bank loan portfolio, while financial performance was measured through several metrics, namely (capital owned to deposits, return on equity, cash to assets ratio), The statistical program (Excel), (Spss), and (Eviews V.9) was relied upon, The research found that most of the banks in the research sample focused their loans excessively on the commercial sector, There is a positive effect of diversifying the loan portfolio on the ratio of owned capital to deposits of the banks in the research sample as a whole, While there is a negative effect of diversifying the loan portfolio on the cash-to-assets ratio of the banks in the research sample combined.

Keywords: Diversifying the loan portfolio, Shannon entropy index, financial performance.

انعكاس تنوع محفظة القروض على الأداء المالي/ بحث تحليلي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ. م. د. هنادي صكر مكطوف

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

حيدر عبد الرضا عباس اللامي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل انعكاس تنوع محفظة القروض المصرفية على الأداء المالي للمصارف عينة البحث. إذ تمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فتتمثلت بـ (3 مصارف) تم اختيارها من بين (19) مصرفاً مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2014) والتي توافقت مع متطلبات البحث وللمدة (2014-2021) باستخدام البيانات السنوية. وتم استخدام مؤشر شانون انتروبيا (SE) لقياس تنوع محفظة القروض المصرفية، في حين تم قياس الأداء المالي من خلال عدة مقاييس وهي (رأس المال الممتلك إلى الودائع، العائد على حق الملكية، نسبة النقدية إلى الموجودات) وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Excel) و (Spss) و (Eviews V.9)، وقد توصل البحث إلى ان اغلب المصارف عينة البحث ركزت في منح قروضها وبشكل مبالغ فيه على القطاع التجاري، ويوجد هناك تأثير إيجابي لتنوع محفظة القروض في نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع للمصارف عينة البحث مجتمعة، في حين يوجد هناك تأثير سلبي لتنوع محفظة القروض في نسبة النقدية إلى الموجودات للمصارف عينة البحث مجتمعة.
الكلمات المفتاحية: تنوع محفظة القروض، مؤشر شانون انتروبيا ، الأداء المالي.

المقدمة :

تلعب المصارف دوراً حيوياً من خلال توفير مجموعة من الخدمات الأساسية مثل قبول الودائع ومنح القروض وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية، فضلاً عن إدارة المخاطر، ونتيجةً لذلك ارتفعت المنافسة والمخاطر المفرطة في القطاع المصرفي بشكل متزايد، مما أدى ذلك إلى حدوث أزمات مالية في أجزاء كثيرة في العالم مثل أزمة (2008)، وبناءً على ذلك تم تسليط الضوء على أهمية إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، إذ شددت الحاجة إلى تنوع محفظة القروض المصرفية كأداة رئيسية للتخفيف من المخاطر بالنسبة للمصارف.

تقوم المصارف في المقام الأول بتمويل عملياتها من خلال الودائع وتوليد الإيرادات عن طريق اقراض المقترضين وكسب الفارق بين الفائدة المستلمة والفائدة المدفوعة، ويكون هذا الفارق إيجابياً كلما كان تنوع محفظة القروض مثالي ووفق أسس وخطط مدروسة، وتمثلت مشكلة البحث بتساؤل مهم (ما انعكاس تنوع محفظة القروض المصرفية على الأداء المالي للمصارف عينة البحث؟)، وأن الهدف من وجود محفظة قروض متنوعة هو تعظيم عائد المحفظة عند مستوى معين من المخاطر.

يعتبر مؤشر شانون انتروپيا (Shannon Entropy) مقياس مالي حديث ودقيق مستخدم من قبل بعض المصارف الأجنبية لقياس تنوع محفظة القروض المصرفية من خلال فحص البيانات المسجلة ضمن القوائم المالية والحسابات الختامية السنوية للمصارف، وأهم ما يميز مؤشر (SE) لا يحسب فقط عدد القطاعات التي يتعامل معها المصرف ويمنحها القروض ولكن يأخذ في نظر الاعتبار نسبة القروض الممنوحة لكل قطاع وهذا أمر في غاية الأهمية عند التعامل مع المحافظ التي تكون مركزة نحو عدد قليل من القطاعات، وجاء اختيار هذا الموضوع كون أن المصارف تقوم بمنح القروض وقبول الودائع واني السيطرة على المخاطر الائتمانية تؤدي بدورها الى استقرار الأداء المالي للمصارف وبالنتيجة المحافظة على استقرار القطاع المصرفي.

عليه قسم البحث إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة، وتناول المبحث الثاني الإطار النظري لمتغيرات البحث التي تمثلت بتنوع محفظة القروض المصرفية وفق مؤشر (Shannon Entropy) والأداء المالي، بينما تناول المبحث الثالث الجانب التحليلي للبحث، في حين تناول المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

1: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

1-1: منهجية البحث: وهي تتألف من :-

1-1-1: مشكلة البحث: تعد القروض أكبر مصدر لمخاطر الائتمان بالنسبة للمصارف العراقية، فحجم ومستوى الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان لربما تكون كبيرة جداً مقارنة بالأنواع الأخرى من المخاطر بسبب احتمالية ارتفاع مستوى خسائر القروض التي قد تؤدي إلى فشل المصرف، ومن هذه المخاطر عدم قدرة المقترضين تسديد القرض والفوائد المترتبة عليهم والتي بدورها تؤثر على ربحية وأمان وسيولة المصرف التي تعد من أهم مؤشرات الأداء المالي للمصرف وتعرضه للخسارة، وبناءً على ذلك تتمحور مشكلة البحث حول التساؤلات الآتية: -

أ- ما مدى تنوع محفظة القروض المصرفية في المصارف عينة البحث؟

ب- ما مدى تفاوت مستويات الأداء المالي للمصارف عينة البحث؟

ت- ما انعكاس تنوع محفظة القروض المصرفية على الأداء المالي للمصارف عينة البحث ؟

1-1-2: أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من خلال تناوله لإحدى المواضيع الهامة في إدارة المصارف، والاهتمام المتزايد من قبل المصارف العراقية بقياس تنوع محفظة القروض المصرفية وتقييم الأداء المالي للمصرف، إذا تعدد العديد من المصارف على تنوع محافظ قروضها وذلك لزيادة العوائد وتخفيض المخاطر، فضلاً على ان الإقراض يمثل النشاط الرئيسي لعمل المصرف

استناداً إلى ما تشكله نسبة القروض إلى أجمالي موجودات المصرف وتأثير ذلك في العائد والمخاطرة للمصارف، وفي ضوء ما ذكر يمكن توضيح أهمية البحث من خلال النقاط الآتية: -

أ- تتمحور أهمية البحث في قياس تنوع محفظة القروض المصرفية وكذلك تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية عينة البحث.

ب- أهمية الأدوات المالية والمقاييس المستخدمة في تنوع محفظة القروض المصرفية وتأثير نتائجها في الأداء المالي ومدى فاعلية تلك الأدوات في إعطاء بيان واضح للوضع المالي في المصارف عينة البحث.

ت- يكتسب البحث أهميته من خلال التوصل إلى نتائج منطقية ومقبولة حول استخدام استراتيجية التنوع المثلى لمحفظة القروض المصرفية في ظل ظروف اللاتأكد من أجل تحسين العوائد وتخفيض المخاطر المصرفية للمصارف عينة البحث.

ث- يعد القطاع المصرفي من أهم قطاعات الاقتصاد في دول العالم على وجه العموم وفي العراق خاصة لما له من دور حيوي في تنشيط عمليات التحويل والاستثمار وحركة عجلة البناء والنمو الاقتصادي للبلاد، لذا أكتسب البحث أهميته من خلال دراسة عينة من مصارف القطاع المصرفي العراقي ومحاولة تحسين أدائه بتنوع محفظة قروضه.

1-1-3: أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية: -

أ- تحليل مدى تنوع محفظة القروض المصرفية للمصارف عينة البحث.

ب- تحليل مدى تفاوت مستويات الأداء المالي للمصارف عينة البحث.

ت- يهدف البحث إلى تحليل انعكاس تنوع محفظة القروض المصرفية على الأداء المالي للمصارف عينة البحث.

1-1-4: حدود البحث

1-1-4-1 الحدود المكانية: اقتصر البحث على ثلاثة مصارف من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار).

1-1-4-2 الحدود الزمانية: تم اختيار المدة الزمنية للبحث للسنوات (2014-2021) ولمدة (8) سنوات وكانت الاسباب وراء اختيار تلك المدة الآتي: -

أ- توافر البيانات السنوية لتلك المدة والغرض الحصول على نتائج دقيقة تعبر عن الواقع العملي بصورة واضحة.

ب- توليد عدد كاف من المشاهدات لأغراض التحليل والاختبار والتوصل الى نتائج أكثر دقة حول تأثير تنوع محفظة القروض المصرفية على الأداء المالي.

ت- توفير سلسلة زمنية من البيانات المزدوجة ليتسنى لنا استخدام التحليل الاحصائي وفق برنامج Panel Data.

1-1-5: عينة البحث: ويوضح الجدول (1) المصارف عينة البحث التي تم تحديدها باستعمال أسلوب العينة القصدية وبنسبة معاينة (16%) تقريباً.

الجدول (1) المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال عند التأسيس	رأس المال الحالي
1	المصرف التجاري العراقي	1992	150 مليون	250 مليار
2	مصرف بغداد	1992	100 مليون	250 مليار
3	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993	400 مليون	250 مليار

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير المصارف عينة البحث

1-1-6: الفرضيات

أ- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض المصرفية في نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع.

ب- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض المصرفية في العائد على حق الملكية.

ت- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض المصرفية في نسبة النقدية إلى الموجودات.

1-1-7: وسائل جمع البيانات

1-1-7-1-1 الجانب النظري: اعتمد الباحث في كتابة الجانب النظري على مجموعة واسعة من المصادر العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، والمتمثلة بإسهامات الكتاب والباحثين والتي شملت الكتب العلمية والرسائل والاطاريح والبحوث العلمية المنشورة العربية منها والأجنبية والمقالات والدوريات في المجلات الرصينة، فضلاً عن الاستعانة بشبكة المعلومات (الانترنت) لإغناء الجانب النظري.

1-1-7-2 الجانب العملي: اعتمد الباحثان في جمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث على التقارير السنوية المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي والتقارير للمصارف عينة البحث المنشورة والمقدمة إلى هيئة الأوراق المالية العراقية، وسوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن الزيارات الميدانية للمصارف عينة البحث.

1-1-8: الأساليب المالية المستخدمة : يوضح جدول (2) الأساليب المالية المعتمدة في البحث ومصادر كل مؤشر.

الجدول (2) معادلات المؤشرات المالية المعتمدة

المصدر	المعادلة	النسب المالية	المتغير
(Brouwer,2022:19)	$SE_b = \sum_{i=1}^n r_{b,i} \cdot \ln \frac{1}{r_{b,i}}$	مؤشر شانون انتروپيا Shannon Entropy	مؤشر شانون انتروپيا
(الجبوري،2009:155)	رأس المال الممتلك/ الودائع	رأس المال الممتلك إلى الودائع	كفاية رأس المال
(Gitman & Zutter,2015:30)	صافي الدخل / حقوق الملكية	العائد على حق الملكية	الربحية
(زاير واخرون، 2019:62)	النقد + المستحق على المصارف/ اجمالي الموجودات	نسبة النقدية إلى اجمالي الموجودات	السيولة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الواردة فيه

1-2: بعض الدراسات السابقة

1-دراسة (حمود، 2019)	
عنوان الدراسة	تحليل مدى تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان - هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطرة المصرف - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2017)
متغيرات الدراسة	محفظة القروض، تركيز محفظة القروض، تنوع محفظة القروض، العائد، المخاطرة.
أهداف الدراسة	تحليل أو قياس مدى تركيز وتنوع محفظة القروض في المصارف عينة الدراسة. التعرف على تأثير وتركيز محفظة القروض في عائد كل مصرف من المصارف عينة الدراسة وفي المصارف مجتمعة. التعرف على تأثير وتركيز محفظة القروض في مخاطر كل مصرف من المصارف عينة الدراسة وفي المصارف مجتمعة.
مجتمع وعينة الدراسة	مجتمع الدراسة- يتضمن المجتمع كافة المصارف التجارية الاهلية العاملة في القطاع المصرفي العراقي والمدرجة في سوق العراق لأوراق المالية / عينة الدراسة - اختار الباحث عينة الدراسة المتكونة من (10) مصارف كعينة من اجمالي المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي.
الأساليب المالية والاحصائية	الأساليب المالية: - مؤشر هيرشمان — هيرفندال ، العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، العائد على الودائع، نسبة القروض إلى اجمالي الموجودات، نسبة النقد في الصندوق والمصارف الأخرى إلى إجمالي الودائع، نسبة رأس المال إلى اجمالي الموجودات، نسبة الموجودات

الحساسية لأسعار الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة/ الأساليب الإحصائية - علاقة الأثر والارتباط بين مؤشر التركيز والتنوع ومؤشر العائد والمخاطرة.	
أبرز نتائج الدراسة	تبين من خلال التحليل المالي ان نسب رأس المال في المصارف عينة الدراسة مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع متطلبات وشروط الاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة الالتزامات المصرفية التي تم وضعها من قبل لجنة بازل 3 للرقابة والاشراف المصرفي.
الإفادة من الدراسة	تبين من خلال التحليل الاحصائي ان علاقة التأثير كان سلبية بين مؤشر تركيز محفظة القروض في بعض مؤشرات العائد في جميع المصارف التي كانت نتائج مؤشرات العائد لديها معنوية إحصائية، عدا (مصرف الشمال العراقي) فقد كانت علاقة التأثير إيجابية للتركيز على مؤشرات العائد المعنوية فيه.
	الجانب النظري والتطبيقي للبحث.

2- دراسة (Kumanayake et. al,2019)	
عنوان الدراسة	Impact of Loan Portfolio Diversification on Performance of Commercial Banks in Sri Lanka
متغيرات الدراسة	تأثير تنوع محفظة القروض على أداء المصارف التجارية في سريلانكا
أهداف الدراسة	تنوع محفظة القروض، أداء المصارف
مجتمع وعينة الدراسة	تحديد تأثير تنوع محفظة القروض على الأداء المصرفي للمصارف التجارية في سريلانكا.
الأساليب المالية والاحصائية	مجتمع الدراسة :- (25) مصرف تجاري مرخص في سريلانكا/ عينة الدراسة: - المصارف التجارية المرخصة في سريلانكا والبالغ عددها (10) مصارف.
أبرز نتائج الدراسة	الأساليب المالية: - مؤشر هيرشمان - هيرفندال، نموذج CAMEL، حجم المصرف، فروق معدل الفائدة / الأساليب الإحصائية: - معامل ارتباط بيرسون، نموذج انحدار لوحة التأثير الثابت
الإفادة من الدراسة	وجود تأثير سلبي كبير لتنوع محفظة القروض على أداء المصارف التجارية. حجم المصرف يرتبط ايجابياً بأداء المصارف التجارية فروق معدل الفائدة له تأثير إيجابي غير مهم على أداء المصارف
	الجانب النظري والتطبيقي من البحث.

3-دراسة (NGWARE, 2021)	
عنوان الدراسة	BANKS' PORTFOLIO DIVERSIFICATION ON FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA.
متغيرات الدراسة	تنوع محفظة البنوك على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا.
أهداف الدراسة	محفظة البنوك، الأداء المالي.
مجتمع وعينة	الهدف الرئيسي للدراسة هو التأكد من أثر تنوع محفظة البنك على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا.
	مجتمع الدراسة - المصارف التجارية في كينيا/ عينة الدراسة - البنوك التجارية في كينيا والبالغ عددها

الدراسة	(43) بنك.
الأساليب المالية والاحصائية	الأساليب المالية :- العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، مؤشر هيرفندال - هيرشمان، اللوغارتم الطبيعي لأجمالي الموجودات / الأساليب الإحصائية :- (Panel Data Analysis) لتحديد التأثيرات الثابتة والعشوائية.
أبرز النتائج الدراسة	وجدت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي لتنوع قطاع الائتمان على الأداء المالي (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية). كشفت الدراسة عن وجود تأثير إيجابي لتنوع محفظة الودائع على الأداء المالي (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية). أشارت الدراسة إلى ان اعتدال حجم البنك كان له تأثير كبير على تنوع محفظة البنوك التي بدورها كان لها تأثير كبير على الأداء المالي.
الإفادة الدراسة	من الجانب النظري للبحث.

2- الجانب النظري: تنوع محفظة القروض ومؤشراتها والأداء المالي ومؤشراته

2-1: تنوع محفظة القروض ومؤشراتها

2-1-1: نشأة ومفهوم محفظة القروض المصرفية: أول اكتشاف بشري لمعنى المحفظة كان في المثل القائل "لا تضع جميع البيض في سلة واحدة". فلا تستثمر الموارد الخاصة بك في مشروع واحد وان المحلل الأمريكي ماركويتز هو أول من كتب عن المحافظ بمعناها الاقتصادي في عام 1952م، ثم جاء بعده عدد من العلماء والباحثين مثل كورن أو شارب حيث تعتمد نظريتهما على زيادة العوائد وتخفيض مخاطر الاستثمار من خلال التنوع بين أدوات الاستثمار، كما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عدد كبير من المصارف والشركات المالية كان هدفها الأساسي جمع المدخرات من الأشخاص الذين لم يتمكنوا من استثمارها من أجل استثمارها لهم في استثمار صحيح يمكن ان تحقق من خلاله دخلاً مفيد للمصرف والمدخر مما أدى ذلك إلى ظهور عدد كبير من المحافظ (بلعجوز وبشيري، 2016: 197).

عليه تعرف محفظة القروض على انها جميع قروض المصرف التي يتم تقديمها لمجموعة مختلفة ومتنوعة من القطاعات بغرض الحصول على ربح في شكل فوائد (Mačerinskiene, & Ivaškevičiūte, 2008: 270). وتعد محافظ القروض من الموجودات الرئيسية لمؤسسات الإقراض ولا تعتمد قيمتها على أسعار الفائدة المكتسبة على القروض فحسب ولكن تعتمد أيضاً على احتمالية سداد الفائدة وأصل المبلغ المقترض، ودائماً ما تكون محفظة القروض أكبر الموجودات والمصدر الرئيسي للإيرادات، وبالتالي هي من أكبر مصادر المخاطرة المتعلقة بسلامة المؤسسة المالية. سواء كان ذلك بسبب معايير الائتمان المتساهلة، أو الإدارة السيئة لمخاطر المحفظة (Essendi, 2013: 9). وعرفها (محمد، 2018: 122) على انها مجموعة من الأموال المقدمة لعدد من المقترضين المختلفين وتتضمن القروض المضمونة والقروض الشخصية وقروض الشركات والرواتب وتتنوع إلى عدد الزبائن المقترضين والمبالغ الاجمالية الممنوحة للقروض. بينما عرفها (Murodovich, 2022: 137) بأنها مجموعة من القروض يمكن من خلالها تلبية متطلبات المصرف في الإقراض.

2-1-2: أهمية محفظة القروض المصرفية: تكتسب محفظة القروض أهميتها من أهمية مكوناتها ومنها القروض، لأنها تمثل أهم موجودات المصرف والمصدر الرئيسي لإيراداته، ولذلك تعد المحفظة من أكبر مصادر المخاطر التي تهدد سلامة المركز المالي للمصارف سواء أكان ذلك بسبب معايير الائتمان المترخية أو سوء الإدارة لمخاطر المحفظة أو ضعف الاقتصاد (Alktrani & Talib, 2021: 1951). ونتيجة لذلك كانت مشاكل محفظة القروض السبب الرئيسي لخسائر بعض المصارف

وفشلها (Comptrollers Handbook,2017:1). وبالمقابل يمكن ان تساهم في زيادة العوائد وتخفيض المخاطر (Alktrani & Talib,2021:1951). وبناءً على ما ذكر يمكن توضيح أهمية محفظة القروض بما يأتي:

- أ- تعد محفظة القروض المصرفية المرآة العاكسة لكفاءة أداء عملية إدارة القروض (الراوي والطربولي،2019: 981).
- ب- تقوم بالاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة للتوظيف والتركيز على الاهتمام بتحقيق الاستثمار لهذه الموارد بمجموعة من الأدوات الاستثمارية قصيرة أو طويلة الأجل (زنكنه،2022: 20).
- ت- تقدم صورة تفصيلية عن جميع القروض الممنوحة من قبل المصارف (الراوي والطربولي،2019: 981).
- ث- تعمل على تحديد العائد المطلوب تحقيقه وتخفيض المخاطر الائتمانية (الراوي والطربولي،2019: 982).
- ج- تدعم الدور الاستثماري للمصارف عن طريق استخدام المحافظ كأدوات استثمارية من خلال فائض السيولة المتاحة وتوجيه الموجودات النقدية للاستثمار المباشر في الأعمال الإنتاجية لتحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مستوى من المخاطر (زنكنه، 2022: 20).

2-1-3: تنوع محفظة القروض المصرفية: يعد تنوع محفظة القروض من أكثر المكونات أهمية في مساعدة المؤسسات المصرفية على تحقيق الأهداف المالية طويلة الأجل لتقليل المخاطر، وفي الوقت ذاته فإن التنوع ليس ضماناً حازماً ضد الخسارة، وبغض النظر عن مدى التنوع المطبق أو ما ينطوي على تحمل الاستثمار لبعض المخاطر، وإن الفكرة الأساسية من تنوع محفظة القروض جاءت من تنوع الأوراق المالية، إذ وفقاً لمنظري المحفظة فإن إضافة حوالي 20 ورقة مالية إلى المحفظة يؤدي إلى تقليل جميع المخاطر الفردية لكل ورقة مالية تقريباً والتي ينطوي عليها هذا الاستثمار، فعليه يجب على المصارف ان تمنح قروضها بأحجام مختلفة لمختلف الصناعات لإضفاء الطابع الرسمي على تلك القروض وتقليل مخاطرها من خلال توزيعها إلى مجموعة مختلفة من القطاعات (Suline,2013:13).

ويهدف التنوع إلى تقليل مخاطر العمليات المصرفية عن طريق تقليل تركيز المصادر (الودائع) والاستخدامات (القروض) ويمكن توضيح ذلك من خلال النقطتين الآتيتين (Alshomaly,2014:171-172):-

أ- يهدف تنوع الودائع إلى حماية المصارف من التعرض لمخاطر السيولة خاصة عندما تكون قدرتها على الاقتراض مكلفة نسبياً أو ضعيفة أو كليهما، ويمكن أن ترتبط هذه المخاطر بسحب الودائع من قبل الزبائن غير المتوقعين أو زيادة طلبات القروض المقبولة. ويمكن تنوع الودائع من خلال خفض نسبة الحصول على الودائع من مصدر واحد محدد (أفراد، أعمال، قطاع عام) على المستويين المحلي والأجنبي.

ب- تهدف أنشطة تنوع القروض إلى تقليل احتمالات مخاطر التخلف عن السداد من جانب المقترضين من خلال تخصيص أموال الاقتراض على مجموعات مختلفة من الزبائن في قطاعات جديدة أو في مواقع جغرافية جديدة.

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن فكرة تنوع محفظة القروض متأتية من فكرة ماركويتز التي ذكر فيها أن تنوع المحفظة وسيلة لقياس مخاطر الأوراق المالية إحصائياً وبالتالي بناء المحافظ المرغوبة على أساس تفضيلات المخاطر والعوائد الشاملة، ويُقسم ماركويتز المحفظة إلى جزأين (1) البحث عن المحفظة التي تحقق أعلى عائد وأقل مخاطرة وأقل انحراف معياري ممكن، (2) اتخاذ قرار بشأن كيفية توزيع الأموال بين الموجودات الخطرة والموجودات الخالية من المخاطر، إذ تتخفف المخاطر في المحفظة مع زيادة عدد الأوراق المالية التي تتكون منها المحفظة، وهذا يعني ان الارتباط بين الأوراق المالية منخفضاً قدر الإمكان، أي إذا كان الارتباط سلبياً فإن الخسارة في ورقة مالية واحدة ستؤدي إلى تحقيق ربح في ورقة مالية أخرى وبالتالي لن تتغير القيمة الإجمالية للمحفظة باتباع التنوع، وإن المخاطر غير النظامية للمصرف يمكن تقليلها عن طريق تكوين محفظة ذات أهمية كبيرة بحيث تؤثر ورقة مالية واحدة فقط على عدد محدود من الموجودات، بينما المخاطر النظامية هي مخاطر انهيار النظام المالي أو السوق بأكمله على عكس المخاطر المرتبطة بأي كيان فردي أو مجموعة أو مكون من النظام والتي يمكن احتوائها دون الإضرار بكل النظام (Min,2019:21). وبناءً على ما تم ذكره أشار (Kumanayake, et.al,2019:35) إلى تنوع محفظة القروض

المصرفية على أنها آلية تستخدمها المصارف لتقليل مخاطر الائتمان، إذ تقوم بعض المصارف بتنويع محفظة قروضها بينما تميل المصارف الأخرى إلى تركيز محافظ قروضها ويتم التعامل مع تنويع محفظة القروض على أنه استراتيجية رئيسية لإدارة محفظة القروض التي تأخذ بنظر الاعتبار درجة ارتباط المخاطر بين القروض الفردية كمحفظة. بينما أشار (ميا وآخرون، 2014: 94) إلى تنويع محفظة القروض المصرفية على أنه قيام المصرف بتوزيع قروضه على أكبر عدد من الزبائن وعدم الاقتصار على نوع محدد من المقترضين في نشاط اقتصادي متمائل بل منح القروض لمجموعة متباينة من الصناعات والأنشطة التجارية المختلفة.

2-1-4: مؤشرات تنويع محفظة القروض يستخدم في هذا البحث مجموعة من التدابير لتحليل وقياس مستوى التنويع في محفظة القروض المصرفية، إذ تم التطرق في هذا المبحث إلى أهم المؤشرات المستخدمة في التنويع وادقها تمثلت بـ (مؤشر شانون انتروبيا، مؤشر هيرشمان هيرفندال، مؤشر جيني، مؤشر بيرري)، بالإضافة إلى توضيح طرق حسابها والخصائص الواجب توافرها في مؤشرات التنويع:-

2-1-4-1: مؤشر شانون انتروبيا (Shannon Entropy Index) : مؤشر شانون انتروبيا هو مؤشر مثير للاهتمام يرجع ابتكاره في الأصل إلى علم الفيزياء وتم طرحه أو تقديمه في منتصف القرن التاسع عشر، ويمكن القول أن تطبيقاته تعتبر أساساً للميكانيكا الإحصائية لغرض فهم التحول من الحرارة إلى القوة الدافعة، وهو فكرة بسيطة وسهلة الفهم قام العلماء بتطويرها وإدخالها في العلوم الاقتصادية في الستينات، وتم اعتباره مؤشر يعطي إحصائية مفيدة تستخدم في مجال التمويل بالتسعينيات من القرن الماضي (عبد العباس، 2021: 42).

يستخدم مؤشر شانون في مجموعة واسعة من التخصصات ويمكن استخدامه كمقياس لتركيز وتنويع محفظة القروض المصرفية ويتم حسابها عن طريق جمع التعرض الائتماني لكل قطاع بالمصرف مضروباً في اللوغاريتم الطبيعي لمعكوس هذا للتعرض وفق المعادلة (4) (Dang,2021:6) و (Brouwer,2022:19):

$$SE_b = \sum_{i=1}^n r_{b,i} * \ln \frac{1}{r_{b,i}} \dots \dots \dots (4)$$

اذ أن :

$$r_{b,i} = \text{التعرض الائتماني للقطاع}$$

$$n = \text{عدد القطاعات التي يمنحها المصرف القروض}$$

$$\ln = \text{اللوغاريتم الطبيعي}$$

ويتم استخراج ($r_{b,i}$) من خلال قسمة القروض الممنوحة لقطاع معين من قبل المصرف على إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف لجميع القطاعات، إذ تتركز محفظة القروض للمصرف في منح القروض لقطاع واحد مثلاً (القطاع التجاري) إذا كانت قيمة المؤشر (0) في حين تكون المحفظة متنوعة تماماً إذا كان المؤشر يساوي $\ln(n)$.

أن أهم ما يميز مؤشر شانون إنتروبيا لا يحسب فقط عدد القطاعات المعنية ولكن يأخذ في نظر الاعتبار نسبة القروض المخصصة لكل قطاع وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص عند التعامل مع المحافظ التي قد تكون مركزة بشكل كبير نحو عدد قليل من القطاعات (Ruyschaert,2023:14).

2-1-4-2: مؤشر هيرشمان - هيرفندال (Hirschmann-Hirfendahl Index) يستخدم مؤشر هيرشمان - هيرفندال في مجموعة واسعة من التخصصات ويمكن استخدامه كمقياس لتركيز وتنويع محفظة القروض المصرفية ويتم حسابها عن طريق تربيع مجموع التعرضات الائتمانية لجميع القطاعات التي يزودها البنك بالقروض وفق المعادلة (5) : (Ansay-Adu,et al, 2019:75) و (Dang,2020:107):

$$HHI_{bt} = \sum_{i=1}^n \dots \dots \dots (5)$$

اذ أن :

$$r_{bti} = \text{التعرض الائتماني للقطاع}$$

$$n = \text{عدد القطاعات التي يمنحها المصرف القروض}$$

ويتم استخراج (r_{bti}) من خلال قسمة القروض الممنوحة لقطاع معين من قبل المصرف على اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف لجميع القطاعات، اذ تتركز محفظة القروض للمصرف في منح القروض لقطاع واحد مثلاً (القطاع التجاري) إذا كانت قيمة المؤشر (1) في حين تكون المحفظة متنوعة تماماً إذا كان المؤشر يساوي ($\frac{1}{n}$).

2-1-4-3: مؤشر جيني (Gini Index) يعد مؤشر جيني (G) أو نسبة لورينز مؤشر قياسي لعدم المساواة أو تركيز توزيع المجموعة ويتم تعريفه على أنه نسبة تتراوح قيمها بين (0 و 1) ويشير انخفاض مؤشر جيني إلى محفظة قروض متنوعة ، في حين يشير ارتفاع مؤشر جيني إلى محفظة قروض متخصصة او متركزة في التوزيع على بعض القطاعات و يمكن التعبير عن المؤشر على وفق النموذج (6) (Uberti, & Figini, 2010:233) و (Bellalah, et.al, 2015:114-115):

$$G = 1 + \frac{1}{n} - \frac{2}{n^2} \bar{A} (A_1 + 2A_2 + 3A_3 + \dots + nA_n), \dots (6)$$

اذ أن :

$$\bar{A} = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \dots (7)$$

حيث تمثل

$A_i, i=1, \dots, n$ هو مبلغ الائتمان لكل مقترض في المحفظة مرتبة بشكل تنازلي

$N =$ عدد القطاعات التي تقدم لها القروض من قبل البنك

ويشير مؤشر جيني الذي يكون اقل من 0.3 إلى محفظة قروض متنوعة في حين يشير مؤشر جيني الذي يتراوح من 0.3 إلى 0.4 إلى الوضع الطبيعي المقبول، ومع ذلك إذا كان مؤشر جيني أعلى من 0.4 فهذا يعني أن التركيز مرتفع في محفظة القروض.

2-1-4-4: مؤشر بيرري (Berry Index) هو مؤشر يستخدم لتتبع محفظة القروض ومشتق من مؤشر هيرشمان _ هيرفندال ويمكن حسابه وفق المعادلة الاتية (7) (Freitakas, 2013):

$$D_B = 1 - \sum_{i=1}^n (x_i^b)^2 = 1 - HHI. \dots (8)$$

اذ أن :

$B =$ المصرف

$N =$ عدد القطاعات التي تقدم لها القروض من قبل البنك

$i =$ نوع القطاع

$x_i^b =$ عدد القطاعات التي يمنحها المصرف القروض

ويتم استخراج من خلال قسمة x_i^b القروض الممنوحة لقطاع معين من قبل المصرف على اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف لجميع القطاعات.

2-2 الأداء المالي ومؤشراته

2-2-1: مفهوم الأداء المالي: يُعرف الأداء المالي بأنه مقياس المركز المالي للمصرف خلال مدة زمنية معينة للتعرف على مدى كفاءته في توظيف موارده للحصول على الدخل (Malik, & Nadeem, 2014:11). بينما يُعرف (Mutuku, 2016:3-4)

الأداء المالي بأنه مقدار الأهداف المالية للمصرف التي تم تحقيقها خلال فترة معينة ويرتبط بجميع أنشطة المصرف المختلفة مثل التكاليف الماضية والمستقبلية وغيرها من التكاليف المتوقعة وانتاجية المصرف.

فالأداء المالي حالة يحقق فيها المصرف مكاسب مالية من خلال القدرة على تحقيق الربح سواء كان هذا الربح اقتصادياً أو محاسبياً (Gachimu & Njuguna,2017:243). وكما يمكن تعريف أداء المصرف على أنه نتاج للعملية التي يتم من خلالها استخدام موارد المصرف مما يمكنه من تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى ذلك فإن أداء المصرف يعني اعتماد مجموعة من المقاييس التي تدل على مكانة المصرف ومدى قدرته على تحقيق أهدافه (Kamande,2017:2). كما يمكن القول بأن الأداء المالي للمصرف مدى جودة استخدام المصارف لمواردها الأساسية وتحقيق الإيرادات، فالكثير من الدراسات التجريبية التي تقوم بتدريس الأداء المالي تقتصر على البيانات المحاسبية لإمكانية الحصول عليها وإجراء المقارنات من خلالها بسهولة (Ofurum & Aliyu,2018:31-32).

ويُعرف (Majeed, et. Al,2018:4) الأداء المالي بأنه النظام المتكامل للمخرجات التي ينتجها عمل المصرف في ضوء تفاعله مع عناصر بنيته الداخلية والخارجية. في حين يعرفه (الربيعي وراضي،2018: 83) بأنه مجموعة من الوسائل والأنشطة المختلفة فضلاً عن الجهود المبذولة من قبل المصارف للقيام بأعمالها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية المحيطة من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق أهداف المصرف. وكذلك يعد الأداء المالي دليلاً على معرفة المصرف بمركزه المالي وقدرته على تحقيق الربحية المستدامة كونها خط الدفاع الأول للمصرف ضد الخسائر غير المفاجئة (مكطوف و حازم،2020: 181).

كما يُعبر عن أداء المالي بأنه مؤشراً للسلامة المالية العامة للمصرف وقوته وقدرته طوال الوقت، فهو مؤشر نقدي لنتائج عمليات وسياسات المصرف وحجر الزاوية لأي نشاط مصرفي قادر على تحقيق الأرباح (Mamo, et. al,2021:245).

2-2-2- أهمية الأداء المالي: تبرز أهمية تحليل الأداء المالي كونه أداة مهمة تستخدم من قبل مختلف المسؤولين الذين يعملون إما داخل المصرف (مثل المديرين) أو الذين يعملون في بيئة التشغيل الخارجية للمصرف (مثل الهيئات التنظيمية)، حيث يلعب قياس الأداء دوراً هاماً في معرفة وفهم محددات الأداء الناجح وكذلك يمكن أن تلعب مقاييس الأداء الدور الرئيسي في بدء أو تنفيذ الابتكارات التكنولوجية والتغيير التنظيمي من خلال مجموعة من الأدوات لتحسين الأداء ومقاييسه ولتقييم التقدم نحو هذا الهدف (Adam,2014:170).

وأشار (زاير وآخرون،2018: 239 - 240) إلى أن أهمية الأداء المالي للمصرف تتكون من الآتي:

- أ- يمكن المصارف التأكد من مدى كفاءة استخدام مواردها المتاحة على النحو الأفضل.
- ب- العمل على خلق المنافسة بين جميع أقسام المصارف من أجل رفع مستوى الأداء العام لهذه المصارف.
- ت- الكشف عن مساوئ الاستخدام المفرط للأموال وكذلك شكايات العمل التي لا تتفق مع الأسس والقواعد السليمة للأداء العام.
- ث- يحسن عملية التخطيط على الصعيد المحلي أو الوطني أو التنظيمي من خلال ضمان تحقيق التوازن الاقتصادي والتوافق بين القطاعات الاقتصادية.
- ج- زيادة مستوى الإفصاح والاتساق بين الأهداف الاستراتيجية من ناحية وعلاقتها بالبيئة التنافسية من ناحية أخرى.
- ح- تطوير وتحسين مستوى أداء المسؤولين من خلال الكشف المبكر عن أوجه القصور والضعف في أداء العاملين ومستوى إنتاجيتهم وإيجاد الحلول الفعالة من خلال التدريب والتطوير.

بينما أشار (Mamo, et. al,2021:245) إلى أن أهمية الأداء المالي تأتي من خلال استخدامه لتقييم مدى قدرة المصارف على كسب الإيرادات من خلال عملياتها الرئيسية بالإضافة إلى سلامتها وقوتها المالية، فضلاً عن استخدامه كمؤشر لمقارنة الأداء المالي على صعيد المصارف. وتظهر أهمية الأداء المالي من خلال عملية مراقبة عمل المصارف، وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، ومتابعة أحوالها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمنشود من خلال تحديد المعوقات وشرح أسبابها وتقديم

اقتراحاتها وإجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمصارف واستثماراتها بما يتوافق مع الأهداف العامة لهذه المصارف، فضلاً عن المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية المؤسسة وبقائها، ويمكن توضيح أهمية الأداء المالي من خلال النقاط الآتية (داود والمهدي، 2022: 27):

- أ- مراقبة ومعرفة نشاط المصرف وطبيعته.
- ب- مراقبة ومعرفة الأوضاع الاقتصادية والمالية المحيطة بالمصرف.
- ت- مساعدة المصارف في إجراء عملية المقارنة والتحليل بالإضافة إلى تقييم البيانات المالية والمساعدة على فهم التفاعل بين بيانات المصارف المالية.

2-2-3: مؤشرات الأداء المالي:

2-2-3-1: مؤشر كفاية رأس المال: وتُعرف كفاية رأس المال بأنها أحد العوامل المحددة لأداء المصرف والتي تؤثر على درجة ربحيته وتمثل مقدار الأموال المخصصة لدعم أنشطة المصرف حيث تكون بمثابة حاجز لحمايته في حال تعرضه للمخاطر (Mugwang'a, 2014:3). بينما يُشير (محمد، 2014: 346) بأن كفاية رأس المال للمصرف تعني امتلاكه رأس مال معين لحمايته من المخاطر التي قد تفقد الزبائن ودائعهم نتيجة الخسائر التي يتعرض لها المصرف. وتتص لجنة بازل يجب ان تكون نسبة كفاية رأس مال المصارف 8% من الموجودات المرجحة بالخطر ولا تقل عن ذلك بالنسبة للمصارف التي تعمل على المستوى الدولي، وبموجب الاتفاق لجنة بازل تم تقسيم رأس مال المصرف إلى فئتين (رأس المال الأساسي، رأس المال المساند) (Alajmi & Alqasem, 2015:3).

بينما يُعرفها (Torbira & Zaagha, 2016:15) بأنها كمية رأس المال التي يمكن أن تساعد المصارف على أداء وظيفتها الأساسية بكفاءة وتوفير الحماية النهائية ضد الاعسار الناجم عن المخاطر المصرفية، وكذلك تُعرف كفاية رأس المال بأنها كمية أو حجم الأموال (رأس المال) التي يحتفظ بها المصرف أو يقوم بالتخطيط للحصول عليها من أجل تسهيل وتبسيط عملياته وأعماله التجارية بشكل فعال وحماية المصرف من الإعسار والتعثر المالي. في حين يُعرف بعض العلماء كفاية رأس المال بأنها نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالخطر، حيث تستخدم لضمان ثقة المودعين في النظام المصرفي وبالتالي استقرار النظام المالي (Adamgbo, et. al, 2019:21557).

2-2-3-2: مؤشر الربحية: هناك اختلافات بين المحاسبين والاقتصاديين حول التعريف الأكثر واقعية للربح فالمحاسب يُعرف الربح على أنه زيادة الإيرادات على النفقات والضرائب، أما الخبير الاقتصادي عند حساب الأرباح يشير إلى التركيز على احتساب بند مهم من النفقات والمتمثل بتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال الذي يساهم به المساهمون بالمصرف، حيث يكسب المصرف أرباحاً اقتصادية فقط عندما تتجاوز فيه الأرباح مبلغ العوائد التي قد يكسبها من الاستثمارات الأخرى، ونتيجةً لذلك فإن الأرباح المحاسبية دائماً تتجاوز الأرباح الاقتصادية، إذ يمكن أن يكون المصرف مربح بالمعنى المحاسبي ولكنه غير مربح بالمعنى الاقتصادي (Kimball, 1998:36). وأشار (Niroula, 2012:24) إلى أن الربح يعني ببساطة المكافأة، أي الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات، ويعد العائد على الموجودات جزءاً مهماً للغاية من المصرف لأنه يحدد البقاء أو النمو أو الانسحاب ويجب أن يكون الربح الذي يحققه المصرف كافياً للوفاء بجميع المطلوبات والطوارئ المستقبلية، وبالتالي يعتبر مؤشر الربحية مقياساً جيداً لجميع الأداء التشغيلي للمصرف وكذلك مقياس لكفاءة التشغيل حيث يمكن قياسها بنسب الربحية. وبناءً على ما تم ذكره يشير مؤشر الربحية إلى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح كعائد على الأموال المستثمرة إضافة إلى ان معدلات الربحية تعكس الموقع التنافسي للمصرف وجودة ادارته (Makttoof, 2023:66).

ويمكن توضيح أهمية الربحية بالنقاط الآتية (Wadi & Dhaireb, 2021:125-126):

- 1- تعد الربحية مقياس أساسي لتقييم الأداء المالي للمصرف وتحديد قدرته التنافسية على المدى البعيد.
- 2- الربحية تمكن المصرف من الصمود والثبات في السوق امام المنافسون

- 3- تساعد الربحية المصارف في التوسع والنمو والتطوير دون الاعتماد على الدين الخارجي.
- 4- حساب الأرباح يعطي تصور لإدارة المصرف عن العلاقة بين رأس المال وغيره من العوامل المؤثرة على أداء المصرف.
- 5- تعد الربحية مؤشراً يقيس كفاءة المصرف في استخدام موارده لأنها أداة تساعد المسؤولين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمعدل وحجم الأرباح.
- 2-2-3: مؤشر السيولة: يمكن تعريف السيولة بأنها قدرة المصرف على تلبية الحاجة من الأموال، حيث يمكنه الاستفادة من مجموعة كبيرة من المصادر لتلبية احتياجاته من السيولة ومنها (الودائع الجديدة، الموجودات المستحقة، الأموال المقترضة، أو الاقتراض من قبل البنك المركزي) ونظراً لأن الوصول إلى هذه المصادر قد لا يكون متاح دائماً وأن استخدامها ينطوي على مجموعة من التكاليف فإن إدارة السيولة الكافية تشكل نشاطاً مهماً في اغلب المصارف (Moore,2009:5). وتُعرف السيولة بأنها الحالة التي تحدد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة، وتتكون هذه الالتزامات المستحقة من المطلوبات المتداولة والمطلوبات طويلة الأجل، كما وتعرف على أنها مقياس تقيس القيمة النسبية للموجودات نقداً أو هي التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة دون أي خسارة في قيمتها للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، حيث تتكون الموجودات السائلة من النقد والأرصدة لدى المصارف والمدينون والأوراق المالية القابلة للتداول (Adeyanju,2011:28). واتفق معه (Moussa,2015:249) على ان السيولة هي قدرة المصرف على تمويل نمو الموجودات والوفاء بالتزاماته في موعد استحقاقها دون تكبد اي خسائر. ويمكن أن تشمل هذه الالتزامات الإقراض والاستثمار وسحب الودائع واستحقاق الالتزامات وهو ما يحدث في المسار الطبيعي للعمل (Alshatti, 2015:63).

ويُعرف السيولة كل من (عبد الحميد وكاظم، 2020: 347) بأنها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته لتلبية طلبات المودعين بالسحب من ودائعهم وفي نفس الوقت قدرته على تلبية طلبات القروض التي يطلبها الزبائن مقابل مصادر السيولة الفعلية والمحتملة للمصرف. ومن وجهة نظر اخرى تعني السيولة القدرة على تلبية احتياجات المودعين عندما يطلبوا سحب ودائعهم من المصرف، اذ تلعب السيولة دوراً رئيسياً في القطاع المصرفي من خلال قيامها بضمان فوائد المودعين على ودائعهم وتقديم المساعدة في استقرار النظام المالي وبالخصوص تعزيز ربحية المصارف (Doan & Bui,2021:60).

الجدول (3) بعض المؤشرات لتقييم الأداء المالي للمصارف

المتغير	النسب المالية	المعادلة	المصدر
مؤشر كفاية رأس المال	نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات	رأس المال الممتلك/ مجموع الموجودات	(أبو حمد وقُدوري، 2005: 148-149)
	نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالخطر	TRWA/OC	(Abba, et.al,2013:20)
مؤشر الربحية	مجموع حقوق الملكية إلى مجموع القروض	مجموع حقوق الملكية/ مجموع القروض	(Delhaise&Golin,2013:499)
	رأس المال الممتلك إلى الودائع	رأس المال الممتلك / مجموع الودائع	(الأفندي، 2018: 258-259)
	العائد على الموجودات	صافي الدخل/ مجموع الموجودات	(San & Heng,2013:651)
	العائد على حق الملكية	الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية	(Haque, et al,2020:136)
مؤشر السيولة	ربحية السهم الواحد	صافي الربح/عدد الأسهم المصدرة للمساهمين	(Bansal,2014:156)
	صافي هامش الفائدة	إيرادات الفوائد-مصروفات الفوائد/مجموع الموجودات	(Rahman,2016:168)
	نسبة الاحتياطي القانوني	النقد لدى البنك المركزي / مجموع الودائع	(سعيد، 2013: 111-112)
مؤشر السيولة	نسبة القروض إلى الودائع	مجموع القروض/ مجموع الودائع	(Ika&Abdullah,2011:202)
	نسبة صافي القروض إلى إجمالي الموجودات	صافي القروض/ إجمالي الموجودات	(Alrawashedh, et .al ,2014:2843)
	نسبة السيولة القانونية	الاحتياطيات الأولية+ الاحتياطيات الثانوية/ الودائع	(أبو حمد وقُدوري، 2005: 241)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الواردة فيه

3: الجانب العملي: مناقشة متغيرات البحث وتحليلها واختبار الفرضيات

3-1: تحليل ومناقشة نتائج تنوع محفظة القروض المصرفية وفق مؤشر (SE) للمصارف عينة البحث

يوضح الجدول (4) درجة التنوع وفق مؤشر (SE) لكل مصرف من المصارف عينة البحث للمدة (2014-2024)، إذ بلغت متوسطات مؤشر شانون للمصارف المبحوثة (الشرق الأوسط، التجاري العراقي، بغداد)، (1.2617، 1.2145، 0.8214) على التوالي، وهذا يعني ان مصرف الشرق الأوسط هو أكثر المصارف المبحوثة تنوعاً في محفظة القروض، في حين يعتبر مصرف بغداد هو أكثر المصارف المبحوثة تركيزاً في محفظة القروض.

3-1-1. المصرف التجاري العراقي : بلغت أعلى درجة لمؤشر (SE) في عام (2014) وبواقع (1.4371) مما يعني هناك تنوع في محفظة قروض المصرف التجاري العراقي، إذ يقوم المصرف في منح قروضه لقطاع (الكهرباء والماء والغاز) بنسبة بلغت (41.17%) ثم يليه قطاع (التجارة والمطاعم والفنادق) بنسبة بلغت (33.37%) ثم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة بلغت (9.89%) في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى مجتمعة (15.57%)، وكما بلغت ادنى درجة لمؤشر (SE) في عام (2021) وبواقع (0.9517) مما يعني هناك تركيز في محفظة قروض المصرف التجاري العراقي، إذ ركز المصرف في منح قروض على قطاع (التجارة والمطاعم والفنادق) بشكل كبير وبنسبة بلغت (69.21%) في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى مجتمعة (30.79%).

3-1-2. مصرف بغداد: بلغت أعلى درجة لمؤشر (SE) في عام (2021) وبواقع (1.268) مما يعني هناك تنوع في محفظة قروض مصرف بغداد، إذ يقوم المصرف في منح قروضه لقطاع (التشييد والبناء) بنسبة بلغت (48.19%) ثم يليه قطاع (خدمات الجتمع) بنسبة بلغت (23.22%) ، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى مجتمعة (28.59%)، وكما بلغت ادنى درجة لمؤشر (SE) في عام (2019) وبواقع (0.6711) مما يعني هناك تركيز في محفظة قروض مصرف بغداد، إذ ركز المصرف في منح قروضه على قطاع (خدمات المجتمع) بشكل كبير وبنسبة بلغت (78.63%) في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى مجتمعة (21.37%).

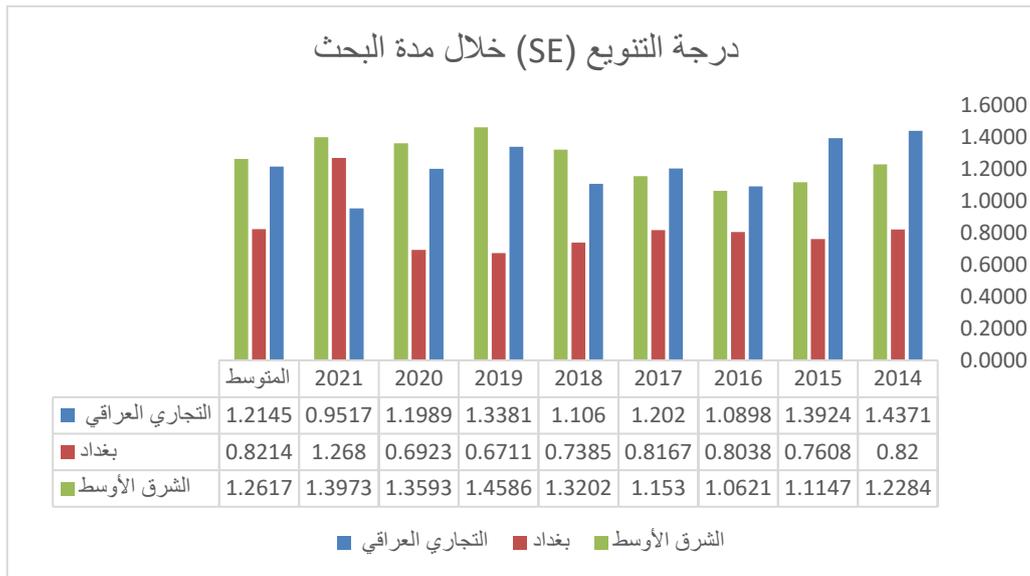
3-1-3. مصرف الشرق الأوسط: بلغت أعلى درجة لمؤشر (SE) في عام (2019) وبواقع (1.4586) مما يعني هناك تنوع في محفظة قروض مصرف الشرق الأوسط، إذ يقوم المصرف في منح قروضه لقطاع (التجارة والمطاعم والفنادق) بنسبة بلغت (36.14%) ثم يليه قطاع (الزراعة والصيد) بنسبة بلغت (25.75%) ثم قطاع (الصناعة التحويلية) بنسبة بلغت (22.03%) في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى مجتمعة (16.08%)، وكما بلغت ادنى درجة لمؤشر (SE) في عام (2016) وبواقع (1.0621) مما يعني هناك تركيز في محفظة قروض مصرف الشرق الأوسط، إذ ركز المصرف في منح قروض على القطاع (التجارة والمطاعم والفنادق) بشكل كبير وبنسبة بلغت (69.51%) في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى مجتمعة (30.49%).

الجدول (4) مؤشر (SE) للمصارف عينة البحث

كلما اقترب مؤشر شانون من (0) كانت المحفظة منكرة تماماً وكلما اقترب المؤشر من (2.1972) كانت المحفظة متنوعة تماماً	مؤشر شانون انتروبيا (SE)			المصرف السنة
	الشرق الأوسط	بغداد	التجاري العراقي	
	1.2284	0.82	1.4371	2014
	1.1147	0.7608	1.3924	2015
	1.0621	0.8038	1.0898	2016
	1.153	0.8167	1.202	2017
	1.3202	0.7385	1.106	2018
	1.4586	0.6711	1.3381	2019
	1.3593	0.6923	1.1989	2020
	1.3973	1.268	0.9517	2021
	1.2617	0.8214	1.2145	المتوسط

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة باستخدام برنامج Excel 2016

الشكل (1) درجة التنوع (SE) في محفظة القروض المصرفية للمصارف (التجاري العراقي، الشرق الأوسط، بغداد) خلال مدة البحث



المصدر: إعداد الباحثان

3-2: تحليل ومناقشة نتائج الأداء المالي

3-2-1: نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع : تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة رأس المال الممتلك على الودائع. لكون بعض المصارف هي الأفضل وفق المتوسط والبعض الاخر هي الأفضل وفق الانحراف وبالتالي تعذر على الباحثان وضع رتب للمصارف حسب الأفضلية، ونتيجة لذلك لجأ الباحثان إلى معامل الاختلاف لقياس نسبة الوحدة الواحدة من المتوسط إلى الانحراف. يظهر من خلال الجدول (5) النتائج السنوية للنسبة أعلاه لكل واحد من المصارف عينة الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة، حيث يبين متوسط هذه النسبة لكل مصرف خلال كامل مدة الدراسة، وكذلك يبين الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وفق هذه النسبة لكل مصرف إضافة إلى رتبة كل مصرف التي تحدد وفق معامل الاختلاف للمقارنة بين المصارف المبحوثة.

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (5) بأن المصرف (التجاري العراقي) قد حقق أعلى متوسط لمؤشر رأس المال الممتلك إلى الودائع وبنسبة (211.60%)، في حين ان مصرف (بغداد) حقق اقل متوسط لمؤشر رأس المال الممتلك إلى الودائع وبنسبة (30.38%)، وان هذه النسبة كانت في جميع المصارف أعلى من النسبة الذي يفرضها البنك المركزي العراقي والبالغة 12%. أظهرت النتائج الواردة في الجدول (5) بأن المصرف (التجاري العراقي) قد حقق أعلى انحراف معياري لمؤشر رأس المال الممتلك إلى الودائع وبنسبة (0.5348)، في حين حقق مصرف (بغداد) اقل انحراف معياري لمؤشر رأس المال الممتلك إلى الودائع وبنسبة (0.0610).

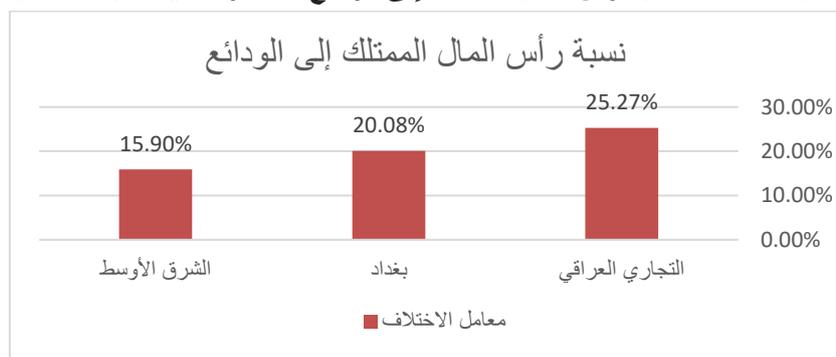
أظهرت النتائج الواردة في الجدول (5) بأن المصرف (التجاري العراقي) قد حقق أعلى معامل اختلاف لمؤشر رأس المال الممتلك إلى الودائع وبنسبة (25.27%) وهذا يدل على ان المصرف (التجاري العراقي) هو اقل المصارف المبحوثة اماناً وقوة في مجابهة الازمات الاقتصادية وانهايار الوضع المالي، في حين حقق مصرف (الشرق الاوسط) اقل معامل اختلاف لمؤشر رأس المال الممتلك إلى الودائع وبنسبة (15.90%) وهذا يدل على ان المصرف (الشرق الاوسط) هو من اكثر المصارف المبحوثة اماناً وقوة في مجابهة الازمات الاقتصادية وانهايار الوضع المالي وذلك لان كلما قل معامل الاختلاف قل تشتت البيانات.

جدول (5) نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (2014-2021)

الرتبة	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنة المصرف
3	25.27%	0.5348	211.60%	196.60%	112.83%	185.47%	211.04%	216.43%	232.58%	302.96%	234.91%	التجاري العراقي
2	20.08%	0.0610	30.38%	26.69%	25.94%	34.08%	33.92%	38.76%	34.16%	29.92%	19.60%	بغداد
1	15.90%	0.1461	91.93%	95.27%	97.20%	104.97%	65.96%	88.64%	114.10%	83.51%	85.75%	الشرق الأوسط

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة باستخدام برنامج Excel 2016

شكل (2) معامل الاختلاف لنسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع للمصارف عينة البحث خلال مدة البحث



المصدر: إعداد الباحثان

3-2-2: العائد على حق الملكية: تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على حق الملكية.

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (6) بأن مصرف (بغداد) قد حقق أعلى متوسط لمؤشر العائد على حق الملكية وبنسبة (5.27%)، في حين حقق مصرف (الشرق الاوسط) اقل متوسط لمؤشر العائد على حق الملكية وبنسبة (0.87%). أظهرت النتائج الواردة في الجدول (6) بأن مصرف (بغداد) قد حقق أعلى انحراف معياري لمؤشر العائد على حق الملكية وبنسبة (0.0348)، في حين حقق مصرف (الشرق الأوسط) اقل انحراف معياري لمؤشر العائد على حق الملكية وبنسبة (0.0152).

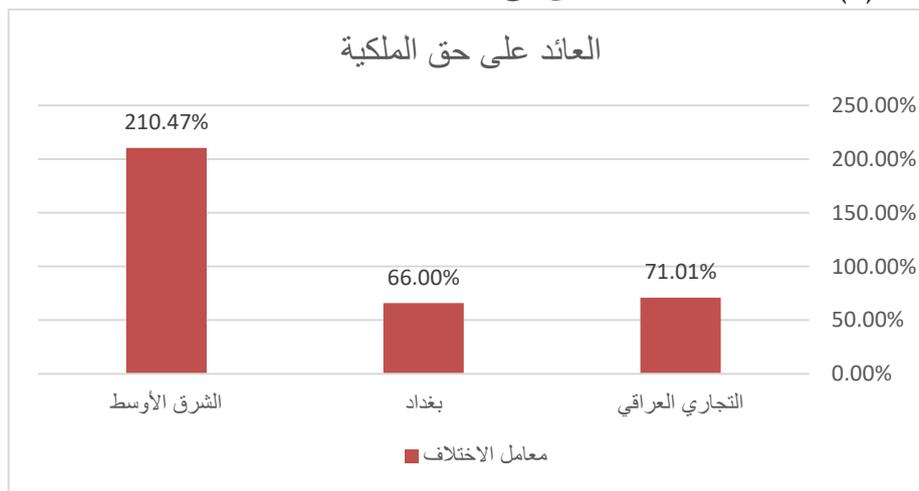
أظهرت النتائج الواردة في الجدول (6) بأن مصرف (الشرق الاوسط) قد حقق أعلى معامل اختلاف لمؤشر العائد على حق الملكية وبنسبة (210.47%) وهذا يدل على ان مصرف (الشرق الاوسط) هو اقل المصارف المبحوثة كفاءة في استثمار أمواله وتوليد الارباح، في حين حقق مصرف (بغداد) اقل معامل اختلاف لمؤشر العائد على حق الملكية وبنسبة (66.35%) وهذا يدل على ان مصرف (بغداد) هو من أكثر المصارف المبحوثة كفاءة في استثمار أمواله وتوليد الارباح وذلك لان كلما قل معامل الاختلاف قل تشتت البيانات.

جدول (6) العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث للمدة (2014-2021)

الرقم	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنة / المصرف
2	71.01%	0.0301	4.23%	4.14%	11.52%	2.40%	3.83%	3.40%	2.69%	2.64%	3.24%	التجاري العراقي
1	66.00%	0.0348	5.27%	9.70%	7.25%	2.67%	1.56%	2.21%	7.16%	2.13%	9.50%	بغداد
3	210.47%	0.0184	0.87%	-0.01%	0.46%	1.00%	-0.41%	-1.69%	4.50%	1.96%	1.17%	الشرق الأوسط

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة باستخدام برنامج Excel 2016

شكل (3) معامل الاختلاف للعائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث خلال مدة البحث



المصدر: إعداد الباحثان

3-2-3: نسبة النقدية إلى الموجودات: تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة النقدية على الموجودات.

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (7) بأن مصرف (بغداد) قد حقق أعلى متوسط لمؤشر النقدية إلى الموجودات وبنسبة (63.71%)، في حين حقق المصرف (التجاري العراقي) اقل متوسط لمؤشر النقدية إلى الموجودات وبنسبة (38.49%). أظهرت النتائج الواردة في الجدول (7) بأن مصرف (التجاري العراقي) قد حقق أعلى انحراف معياري لمؤشر النقدية إلى الموجودات وبنسبة (0.1345)، في حين حقق مصرف (الشرق الاوسط) اقل انحراف معياري لمؤشر النقدية إلى الموجودات وبنسبة (0.0373).

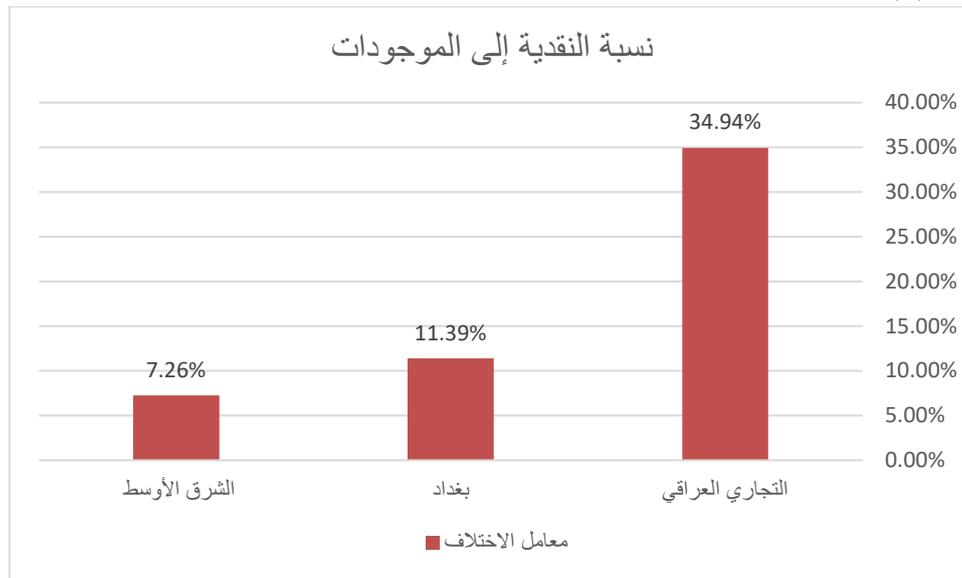
أظهرت النتائج الواردة في الجدول (7) بأن مصرف (التجاري العراقي) قد حقق أعلى معامل اختلاف لمؤشر النقدية إلى الموجودات وبنسبة (34.94%) وهذا يدل على ان مصرف (التجاري العراقي) هو اقل المصارف المبحوثة سيولة وقدرة على مواجهة السحوبات المفاجأة من قبل المودعين، في حين حقق مصرف (الشرق الاوسط) اقل معامل اختلاف لمؤشر النقدية إلى الموجودات وبنسبة (7.26%) وهذا يدل على ان مصرف (الشرق الاوسط) هو من أكثر المصارف المبحوثة سيولة وقدرة على مواجهة السحوبات المفاجأة من قبل المودعين وذلك لان كلما قل معامل الاختلاف قل تشتت البيانات.

جدول (7) نسبة النقدية إلى الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة (2021-2014)

الرتبة	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنة / المصرف
3	34.94%	0.1345	38.49%	34.90%	65%	52.99%	35.10%	27.15%	27.77%	35.04%	29.96%	التجاري العراقي
2	11.39%	0.0725	63.71%	57.66%	72.86%	60.96%	70.83%	68.72%	68.16%	56.20%	54.30%	بغداد
1	7.26%	0.0373	51.35%	50.67%	47.45%	48.57%	58.05%	55.70%	50.99%	48.19%	51.20%	الشرق الأوسط

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة باستخدام برنامج Excel 2016

شكل (4) معامل الاختلاف لنسبة النقدية إلى الموجودات للمصارف عينة البحث خلال مدة البحث



المصدر: إعداد الباحثان

3-3: اختبار معامل الارتباط بين متغيرات البحث

تقيس مصفوفة الارتباط درجة الارتباط الخطي بين متغيرين، وكانت معاملات الارتباط لمتغيرات البحث كما في الجدول الآتي: -

الجدول رقم (8) مصفوفة الارتباط لمتغيرات البحث

CapDe	CaAs	ROE	SE	
.542**	-.520**	-.278	1	SE
.006	.009	.188		Sig
-.162	.224	1	-.278	ROE
.449	.293		.188	Sig
-.852**	1	.224	-.520**	CaAs
.000		.293	.009	Sig
1	-.852**	-.162	.542**	CapDe
	.000	.449	.006	Sig

المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج SPSS

ويشير الجدول رقم (8) إلى قيم معامل الارتباط بين متغيرات البحث المستقل والتابع و وجدت جميعها اقل من (±0.80) مما يدل على عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والتابع، وكذلك يتبين وجود علاقة معنوية عكسية بين تنوع محفظة القروض المصرفية ومؤشر السيولة (نسبة النقدية إلى الموجودات CaAs)، بينما توجد علاقة معنوية إيجابية بين تنوع محفظة القروض المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال (نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع CapDe)، في حين لا توجد علاقة بين تنوع محفظة القروض المصرفية مع مؤشر الربحية (العائد على حق الملكية ROE).

3-4: اختبار فرضيات البحث

3-4-1: اختبار الفرضية الاولى الخاصة بالمتغير التابع (رأس المال الممتك إلى الودائع)

جدول (9) تقدير معادلة نسبة رأس المال الممتك إلى الودائع (CapDe) على وفق النموذج التجميعي

المتغير	المعلمة	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمالية
الثابت (C)	-0.805063	0.650044	-1.238476	0.2286
SE	1.744997	0.576441	3.027189	0.0062
معامل التحديد	0.294054	المتوسط الحسابي	1.113027	
معامل التحديد المعدل	0.261966	الانحراف المعياري	0.827883	
التباين للحد العشوائي	0.711225	Akaike info criterion	2.236000	
مجموع مربعات الأخطاء	11.12851	Schwarz criterion	2.334172	
معولية عظمى	-24.83200	Hannan-Quinn criter	2.467535	
إحصائية F	9.163872	إحصائية DW	0.467535	
احتمالية (إحصائية F)	0.006191			

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى برنامج Eviews V.9

تظهر نتائج المعادلة ما يأتي: -

أ- زيادة تنوع محفظة القروض المصرفية بمقدار وحدة واحدة يقود إلى ارتفاع (CapDe) بمقدار 1.74، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%.

ب- قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار 0.29 مما يعني ان 29% من المتغير المستقل تنوع محفظة القروض المصرفية (SE) يفسر المتغير التابع نسبة رأس المال الممتك إلى الودائع وبقية النسب تفسرها عوامل أخرى خارج النموذج، اما قيمة معامل التحديد المعدل فكانت 0.26 مما يعني ان المتغير المستقل يؤثر بالمتغير التابع بنسبة 26%، وكان الاختبار معنوياً عند مستوى 5%، اذ بلغت قيمة احتمالية (إحصائية F) اقل من 5% وكانت (0.0062).

ت- اما قيمة (إحصائية DW) فقد بلغت (0.467535) وهي اكبر من قيمة معامل التحديد والتي بلغت (29%) وهذا يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي وانحدار زائف.

ث- وهذا يعني قبول الفرضية التي تنص (يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض المصرفية في نسبة رأس المال الممتك إلى الودائع).

3-4-2: اختبار الفرضية الثانية الخاصة بالمتغير التابع (العائد على حق الملكية)

جدول (10) تقدير معادلة مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) على وفق النموذج التجميعي

المتغير	المعلمة	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمالية
الثابت (C)	0.074243	0.029960	2.478042	0.0214
SE	-0.036073	0.026568	-1.357760	0.1883
معامل التحديد	0.077317	المتوسط الحسابي	0.034592	
معامل التحديد المعدل	0.035377	الانحراف المعياري	0.033376	
التباين للحد العشوائي	0.032780	Akaike info criterion	-3.918322	
مجموع مربعات الأخطاء	0.023640	Schwarz criterion	-3.820151	
معولية عظمى	49.01986	Hannan-Quinn criter	-3.892277	
إحصائية F	1.843511	إحصائية DW	1.598193	
احتمالية (إحصائية F)	0.188304			

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى برنامج Eviews V.9

تظهر نتائج المعادلة ما يأتي: -

ج- زيادة تنوع محفظة القروض المصرفية بمقدار وحدة واحدة يقود إلى انخفاض (ROE) بمقدار 0.036، وهذا التأثير غير معنوي عند مستوى 5%.

ح- قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار 0.077 مما يعني ان 7.7% من المتغير المستقل تنوع محفظة القروض المصرفية (SE) يفسر المتغير التابع العائد على حق الملكية وبقية النسب تفسرها عوامل أخرى خارج النموذج، اما قيمة معامل التحديد المعدل فكانت 0.036 مما يعني ان المتغير المستقل يؤثر بالمتغير التابع بنسبة 3.6% وكان الاختبار معنوياً عند مستوى 5%، اذ بلغت قيمة احتمالية (إحصائية F) اعلى من 5% وكانت (0.188304) خ- اما قيمة (إحصائية DW) فقد بلغت (1.598193) وهي اكبر من قيمة معامل التحديد والتي بلغت (7.7%) وهذا يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي وانحدار زائف.

د- وهذا يعني رفض الفرضية التي تنص (يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض المصرفية في العائد على حق الملكية).

3-4-3 : اختبار الفرضية الثالثة الخاصة بالمتغير التابع (نسبة النقدية إلى الموجودات)

جدول (11) تقدير معادلة نسبة النقدية إلى الموجودات (CaAs) على وفق النموذج التجميعي

المتغير	المعلمة	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمالية
الثابت (C)	0.814595	0.108870	7.482252	0.0000
SE	-0.275431	0.096543	-2.852942	0.0093
معامل التحديد	0.270053	المتوسط الحسابي	0.511842	
معامل التحديد المعدل	0.236874	الانحراف المعياري	0.136356	
التباين للحد العشوائي	0.119117	Akaike info criterion	-1.337765	
مجموع مربعات الأخطاء	0.312155	Schwarz criterion	-1.239594	
معولية عظمى	18.05318	Hannan-Quinn criter	-1.311720	
إحصائية F	8.139174	إحصائية DW	1.042817	
احتمالية (إحصائية F)	0.009251			

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى برنامج Eviews V.9

تظهر نتائج المعادلة ما يأتي: -

أ- زيادة تنوع محفظة القروض المصرفية بمقدار وحدة واحدة يقود إلى انخفاض (CaAs) بمقدار 0.28، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5%.

ب- قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار 0.27 مما يعني ان 27% من المتغير المستقل تنوع محفظة القروض المصرفية (SE) يفسر المتغير التابع نسبة النقدية إلى الموجودات وبقية النسب تفسرها عوامل أخرى خارج النموذج، اما قيمة معامل التحديد المعدل فكانت 0.24 مما يعني ان المتغير المستقل يؤثر بالمتغير التابع بنسبة 24%، وكان الاختبار معنوياً عند مستوى 5%، اذ بلغت قيمة احتمالية (إحصائية F) اقل من 5% وكانت (0.0093).

ت- اما قيمة (إحصائية DW) فقد بلغت (1.042817) وهي اكبر من قيمة معامل التحديد والتي بلغت (27%) وهذا يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي وانحدار زائف.

ث- وهذا يعني قبول الفرضية التي تنص (يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض المصرفية في نسبة النقدية إلى الموجودات).

4: الاستنتاجات والتوصيات

4-1: الاستنتاجات

1- تبين من خلال نتائج التحليل المالي بواسطة مؤشر (SE) ان مصرفي (التجاري العراقي، الشرق الأوسط) اتبعوا استراتيجية تنوع محفظة القروض كون ان التنوع في منح القروض يقلل المخاطر الائتمانية التي تؤدي بدورها إلى تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي كونه أصبح أكثر اماناً، في حين اتبع مصرف بغداد استراتيجية تركيز محفظة القروض ويتأمل من ذلك

تحقيق أعلى العوائد بصرف النظر عن حجم المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها والتي قد تؤدي إلى حدوث العسر المالي للمصرف أو افلاسه.

2- تبين من خلال نتائج التحليل المالي ان اغلب المصارف عينة البحث ركزت في منحه قروضها وبشكل مبالغ فيه على القطاع التجاري، إذ بلغت أعلى نسبة لمتوسط القروض الممنوحة للقطاع (التجاري) في مصرف الشرق الأوسط ، بينما كانت ادنى نسبة لمتوسط القروض الممنوحة للقطاع (التجاري) في مصرف بغداد، وكان المصرف التجاري محصور بينهما ، ويعود السبب في ذلك إلى العقبات والمعوقات التي تتعرض لها القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع (الصناعة والتعدين والزراعة والصيد) وغيرها من القطاعات التي تعرضها لمجموعة من المشاكل ومن ثم ارتفاع المخاطرة المرتبطة بهذه القطاعات الذي يحول إلى توجه المصارف للقطاع التجاري في منح القروض فضلاً عن استقرار القطاع التجاري والمميزات الأخرى التي تتوقع المصارف ان تحقق من خلالها عوائد مرتفعة، والمتمثلة بالملاكات التي لديها خبرة في رسم خطتها الاستثمارية في تمويل الأنشطة التجارية، بالإضافة الى تمتعها بقدرات عالية لكشف التدهور المالي للزبون وبوقت مبكر .

3- تبين ان جميع المصارف عينة البحث حققت في مؤشر كفاية رأس المال (راس المال الممتلك إلى الودائع) نسبة أعلى بكثير من نسبة الحد الأدنى التي وضعتها لجنة بازل الثالثة والبالغة (8%) والتي وضعها البنك المركزي العراقي والبالغة (12%) ووفقاً لمعامل الاختلاف تبين ان مصرف الشرق الاوسط من أفضل المصارف استقراراً وقدرة على مجابهة الازمات المالية وتقادي العسر المالي التي قد يتعرض له، في حين تبين المصرف التجاري العراقي هو اقل المصارف استقراراً وقدرة على مجابهة الازمات المالية وتقادي العسر المالي التي قد يتعرض له.

4- حققت المصارف نسب متفاوتة في مؤشر الربحية (العائد على حق الملكية)، ووفقاً لمعامل الاختلاف كان مصرف بغداد من اقل المصارف تشتتت للبيانات وهذا يعني انه أكثر المصارف إمكانية وكفاءة في استثمار أمواله، في حين كان مصرف الشرق الاوسط من أكثر المصارف تشتتت للبيانات وهذا يعني انه اقل المصارف إمكانية وكفاءة في استثمار أمواله.

5- حققت المصارف نسب متفاوتة في مؤشر السيولة (نسبة النقدية إلى الموجودات)، ووفقاً لمعامل الاختلاف كان مصرف الشرق الأوسط من اقل المصارف تشتتت للبيانات وهذا يعني انه أكثر المصارف سيولة وقدرة على مواجهة السحوبات المفاجأة من قبل المودعين، في حين كان المصرف التجاري العراقي من أكثر المصارف تشتتت للبيانات وهذا يعني انه اقل المصارف سيولة وقدرة على مواجهة السحوبات المفاجأة من قبل المودعين.

6- تبين من خلال التحليل احصائي يوجد تأثير إيجابي لتتبع محفظة القروض في نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع، بينما يوجد تأثير سلبي لتتبع محفظة القروض في نسبة النقدية إلى الموجودات، في حين لا يوجد تأثير لتتبع محفظة القروض في العائد على حق الملكية

4-2: التوصيات

1- ضرورة العمل على اتباع أسلوب التنوع الكفوء لمحفظة القروض لدى المصارف من خلال اعتماد الأساليب التنوع العالمية المعروفة مثل مؤشر شانون انتروپيا من اجل التنوع بين القطاعات غير المترابطة التي تقرضها المصارف لان كلما زادت درجة الارتباطات بين هذه القطاعات زادت المخاطر المصرفية وانخفضت العوائد والعكس صحيح على سبيل المثال التنوع في منح القروض للقطاع (التجاري، التشييد والبناء، الصناعة التحويلية) وينسب متفاوتة حسب المركز المالي للشركات وقدرة الزبائن على التسديد، و هذا يعني ان تعرض قطاع التشييد والبناء لبعض المخاطر لا يعني تعرض القطاع التجاري لذات المخاطر .

2- ضرورة قيام المصارف بدعم القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاعات (الزراعية والخدمية والصناعية والنقل والمواصلات) وعدم الاقتصار على دعم القطاع التجاري فقط بهدف دعم عجلة الاقتصاد وازدهاره ورفع مستوى الدخل المحلي وخلق بيئة عمل تجذب الايدي العاملة وتعمل على تخفيف البطالة بالبلاد.

- 3- ضرورة الاستمرار على الالتزام بتطبيق التعليمات الصادرة عن لجنة بازل والتي تنص على الاحتفاظ بنسبة رأس مال لا تقل عن 8% والبنك المركزي العراقي الذي ينص على الاحتفاظ بنسبة رأس مال لا تقل عن 12% التي يجب ان تحتفظ بها المصارف وذلك لتقادي المخاطر التي تتعرض لها المصارف ويتم استخراج النسبة من خلال حساب رأس المال الممتلك إلى الودائع أو رأس المال الأساسي والمساند إلى الموجودات المرجحة بالخطر.
- 4- من الضروري العمل على استثمار نسب السيولة العالية في المشاريع الاستثمارية المربحة وعدم ترك الأموال مجمدة وذلك بهدف زيادة عوائد المصارف وحصوله على مركزاً واسم معروف في سوق العراق للأوراق المالية ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية أو زج الموظفين في دورات ينظمها البنك المركز العراقي أو رابطة المصارف العراقية حول الخطط الاستثمارية المثلى وكيفية تطبيقها.
- 5- ضرورة العمل على تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة عند منح القروض لقطاع معينة وذلك بعد دراسة مستفيضة لمقدم طلب القرض ومنها مركز المالي وكذلك قائمة المقرضين التي تعامل معهم المقترض من اجل تحديد معدل العائد المطلوب على القروض بما يتناسب مع المخاطر التي ستحملها المصارف.
- 6- ضرورة التحوط من المخاطر التي تتعرض لها محفظة القروض المصرفية عبر استخدام مجموعة من البرامج المالية المتطورة مثل برامج الهندسة المالية فضلاً عن الدخول في نظام التأمين على محفظة القروض ضد المخاطر التي تتعرض لها.

References

A- Book

- 1- Abu Hamad, Redha S., & Qaduwri, F. M., (2005), Banking Management, Dar Ibn Al-Atheer for Printing and Publishing.
- 2- Al-Afandi, M. A., (2018) Monetary and Banking Economics, first edition, Academic Book Center, Oman.
- 3- Al-Rubaie, H. H., & Radhi, H. A., (2018). Bank Governance and its Impact on Performance and Risk, Dar Al-Yazouri for Printing and Publishing.
- 4- Delhaise, P., & Golin, J. (2013). The bank credit analysis handbook.
- 5- Saeed, A. L., (2013), Bank Management and the Privacy of Banking, First Edition, Al-Dhakra Publishing and Distribution, Baghdad.
- 6- Zayer, A. H., & Jadoua, M. H., and Kazem, N. J., & Al-Dosari, S. H., (2018). Banking Management, first edition, Al-Seasban Publishing and Distribution Library, Baghdad.

B- Articles & periodicals

- 1- Abba, G. O., Zachariah, P., & Inyang, E. E. (2013). Capital adequacy ratio and banking risks in the Nigeria money deposit banks. Research Journal of Finance and Accounting, 4(17), 17-25.
- 2- Abdul Hamid, M. M., & Kazem, H. A., (2020) Banking liquidity and the possibility of investing it in enhancing the financial solvency of a number of commercial banks in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, 26 (119), 345 -370.
- 3- Adam, M. H. M. (2014). Evaluating the Financial Performance of Banks using financial ratios-A case study of Erbil Bank for Investment and Finance. European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, 2(6), 162-177.
- 4- Adamgbo, D. S. L. C., Toby, P. A. J., Momodu, D. A. A., & Imegi, P. J. C. (2019). The effect of capital adequacy on credit risk management among commercial banks in Nigeria; within the Basel capital adequacy framework. International Journal of Contemporary Research and Review, 10(7), 21555-21562.
- 5- Adeyanju, O. D. (2011). Liquidity management and commercial banks' profitability in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting, 2(7), 24-39.
- 6- Alajmi, M., & Alqasem, K. (2015). Determinants of capital adequacy ratio in Kuwaiti banks. Journal of Governance and Regulation, 4(4), 315-322.
- 7- Alktrani, S. H. M., & Talib, K. H., (2021). Impact of Concentration and Diversity of Loan Portfolio on The Bank Equity Return: A Cross Country Analysis. Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), 12(7), 1950-1962.
- 8- Alrawashedh, M. J., Sabri, S. R. M., & Ismail, M. T. (2014). Research Article The Significant Financial Ratios of the Islamic and Conventional Banks in Malaysia Region. Research Journal of Applied Sciences, Engineering and Technology, 7(14), 2838-2845.



- 9- Al-Rawi, A. A. M. S., & Al-Tarboli, Q. H. A. (2019). The effect of diversifying the credit portfolio on the returns of some Iraqi commercial banks. *Journal of Dinanir*, (22), 976-990.
- 10- Alshatti, A. S. (2015). The effect of the liquidity management on profitability in the Jordanian commercial banks. *International journal of business and management*, 10(1), 62.
- 11- Alshomaly, I. Q. (2014). Bank diversification & the systematic risk of equity portfolio. *European Scientific Journal*, 10(16). 171-184.
- 12- Ansah-Adu, K. (2019). Baah Aye Kusi1 Lydia Adzobu1 Alex Kwame Abasi2, Sectoral Loan Portfolio Concentration and Bank Stability: Evidence from an Emerging Economy. *Journal of Emerging Market Finance*, 66-99.
- 13- Bansal, R. (2014). A Comparative Analysis of the Financial Ratios of Selected Banks in the India for the period of 2011-2014. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5(19), 153-168.
- 14- Belajouz, H., & Bashiri, A. (2016), Credit Risk Management for Investment Portfolios Using Markowitz Diversification - A Case Study of Al Baraka Banking Group. *Journal of Financial and Accounting Studies*, 7(7), 195-222.
- 15- Bellalah, M., Zouari, M., Sahli, A., & Miniaoui, H. (2015). Portfolio credit risk models and name concentration issues: Theory and simulations. *International Journal of Business*, 20(2), 111.
- 16- Comptroller`s Handbook,"Loan Portfolio Management",2017.
- 17- DANG, V. D. (2020). A risk-return analysis of loan portfolio diversification in the Vietnamese banking system. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(9), 105-115.
- 18- Dang, V. D. (2021). Loan portfolio diversification and bank returns: Do business models and market power matter?. *Cogent Economics & Finance*, 9(1), 1891709, 1-24.
- 19- Doan, T., & Bui, T. (2021). How does liquidity influence bank profitability? A panel data approach. *Accounting*, 7(1), 59-64.
- 20- Gachimu, D. G., & Njuguna, R. (2017). Strategic positioning and financial performance of commercial banks in Kenya. *International Academic Journal of Human Resource and Business Administration*, 2(4), 240-255.
- 21- Haque, M. I., Tausif, M. R., & Anis, A. (2020). Continued discussion on conventional versus Islamic banks: combining financial ratios and efficiency. *Banks and Bank Systems*, 15(1), 132.
- 22- Ika, S. R., & Abdullah, N. (2011). A comparative study of financial performance of Islamic banks and conventional banks in Indonesia. *International Journal of Business and Social Science*, 2(15).
- 23- Kimball, R. C. (1998). Economic profit and performance measurement in banking. *New England Economic Review*, 35-53.
- 24- Kumanayake, M. S., Gunarathne, Y. M. C., & Deyshappriya, R. (2019). Impact of loan portfolio diversification on performance of commercial banks in Sri Lanka. *Journal of Management and Tourism Research*, 2(1), 32-48.
- 25- Mačerinskiene, I., & Ivaškevičiūtė, L. (2008). The evaluation model of a commercial bank loan portfolio. *Journal of Business Economics and Management*, 9(4), 269-277.
- 26- Majeed, M. H., Mohammed, A. N., & Jaddoa, M. H. (2018). Evaluating the financial performance according to the traditional and modern financial indicators. *Opcion*, 34(16), 1012-1587.
- 27- Makttoof, H. S. (2023). The Effect of Default Risk on Cash Flow Profitability Indicators: Analytical Research for a Sample of Iraqi Private Banks1. *International Journal of Research in Social Sciences and Humanities* (13),63-74.
- 28- Makttoof, H. S., Hazem, S. D., (2020). Evaluating banking performance according to the CAMELS model, an applied study of Al-Mansour Investment Bank for the period from (2014-2018), *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 26 (117), 179-199.
- 29- Malik, M.S.,& Nadeem, M. (2014). Impact of corporate social responsibility on the financial performance of banks in Pakistan. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, 10(1), 9-19.
- 30- Mamo, W. B., Feyisa, H. L., & Yitayaw, M. K. (2021). Financial performance of commercial banks in the emerging markets. *Corp. Gov. Organ. Behav. Rev*, 5, 244-257.
- 31- Miya, A., & Ammar, Q., & Muhammad, R. M. (2014), Evaluating policies for forming loan portfolios in commercial banks: a comparative study in public and private commercial banks on the Syrian coast. *Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies - Series Economic and Legal Sciences*, 36 (2),87-106.
- 32- Mohamed, R. M. (2018), The impact of the degree of diversification of the loan portfolio on the level of banking security. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series*, 40 (4),115-138.
- 33- Mohammad, S. A., (2014). Measuring Capital Adequacy in Islamic Banks According to Basel II, *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 20 (76), 343-363.



- 34-Wadi, M. H., & Dhaireb, M. S. (2021). The Importance of Liquidity and Profitability in Enhancing the Banking Value in Private Banks for the Period 2016-2019. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 27(129), 119-138.
- 35-Moore, W. (2009). How do financial crises affect commercial bank liquidity? Evidence from Latin America and the Caribbean, Online at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/21473/> MPRA Paper No. 21473, 1-24.
- 36-Moussa, M. A. B. (2015). The determinants of bank liquidity: Case of Tunisia. *International journal of economics and financial issues*, 5(1), 249-259.
- 37-Murodovich, G. R. (2022). BANKS'LOAN PORTFOLIO QUALITY MANAGEMENT. *World Economics and Finance Bulletin*, 17, 136-138.
- 38-Ofurum, C. O., & Aliyu, A. S. (2018). Intellectual capital component and financial performance of quoted banks in Nigeria. *International Journal of Advanced Academic Research and Financial Management*, 4(2), 24-46.
- 39-Rahman, M. M. (2016). Financial performance analysis of scheduled commercial banks in Bangladesh. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 4(5), 166-184.
- 40-San, O. T., & Heng, T. B. (2013). Factors affecting the profitability of Malaysian commercial banks. *African Journal of Business Management*, 7(8), 649-660.
- 41-Torbira, L., & Zaagha, A. S. (2016). Capital adequacy measures and bank financial performance in Nigeria: A cointegration analysis. *Journal of Finance and Economic Research*, 3(1), 15-34.
- 42-Uberti, P., & Figini, S. (2010). How to measure single-name credit risk concentrations. *European Journal of Operational Research*, 202(1), 232-238.

C- Theses & Dissertations

- 1- Abdel Abbas, S., (2021). the causal relationship between banking diversification and capital adequacy and its impact on market value, an analytical study of a sample of private Iraqi commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange for the period 2005-2019, a doctoral thesis in Business Administration sciences, College of Management and Economics, University of Karbala.
- 2- Brouwer, D. Bank Industry Specialization And Bank Performance, degree of Master in Business Engineering: Finance, Faculteit Economie En Bedryfskunde, Gent Universiteit.
- 3- Daoud, B., & Al-Mahdi, M., (2022). Digital Transformation of Banking Operations as a Tool for Improving Financial Performance in Banks - A Case Study of the Algerian Banking Sector (2016-2020), Master's Thesis in Economic Sciences, Institute of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Abdelhafid Boulasouf University Center, Mila.
- 4- Essendi, L. K. (2013). The effect of credit risk management on loans portfolio among Saccos in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- 5- Kamande, E. G. (2017). The effect of bank specific factors on financial performance of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation).
- 6- Min, K. T. M. (2019). EFFECIVENESS OF LOANS PORTFOLIO MANAGEMENT PRACTICES IN MYANMAR MICROFINANCE BANK (Doctoral dissertation, MERAL Portal).
- 7- Mugwang'a, F. A. (2014). Determinants of capital adequacy of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- 8- Mutuku, C. (2016). The effect of risk management on the financial performance of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- 9- Niroula, P. (2012). Financial performance analysis of commercial banks (with special reference to Standard Chartered Bank Nepal Limited, Everest Bank Limited, Nabil Bank Limited & Nepal Investment Bank Limited) (Doctoral dissertation, Department of Management).
- 10- Ruyschaert, S., (2023), How Loan Porteollo Diversification Impacts Bank Stock Market Performance, degree of Master in Business Engineering: Finance, Faculteit Economie En Bedryfskunde.
- 11- Suline, G. V. (2013). Scrutinization and assessment of loan portfolio diversification in financial institutions in Tanzania: the case of national microfinance bank (NMB) (Doctoral dissertation, Mzumbe University).
- 12- Zangana, A. A. S., (2022). The Impact of Diversifying Investment Portfolios on the Profitability of Some Commercial Banks in Iraq, Master's Thesis in Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Baghdad.

D- Studies & Working Papers Presented at Conferences

- 1- Freitakas, E. (2013). The impact's of loan's portfolio concentration and diversification to the banking sector. Seven years of Bulgaria's membership in the European Union, 1-5.